المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/08/2013

أخبار اليوم المغربية

1147/6

فضيحة.. تقرير لمجلس اليزمي يرصد إغلاق 13 مركزا صحيا من أصل 20 بالدريوش

■ وجدة عبد المجيد أمياي ■

كشفت مصادر مطلعة لـ«أخبار اليوم» أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الحسيمة-الناظور، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رصدت اختلالات بالجملة في قطاع الصحة. وقالت المصادر نفسها إن تقريرا أسود أعد في وقت سابق تم تداوله على المستوى الداخلي وضع إقليم الدريوش في لائحة سوداء بين الأقاليم التي تشهد وضعا كارثيا لقطاع الصحة.

وقالت المصادر ذاتها، التي رفضت الكشف عن هويتها، إن التقرير تضمن معطيات بخصوص إغلاق أو شبه إغلاق ما يزيد على 13 مركزا صحيا بمجموعة من الجماعات القروية التابعة للإقليم من أصل 20 مركزا، هي مجموع المراكز الموجودة على تراب تلك الجماعات.

وأفادت المصادر ذاتها بأن المواطنين يفاجؤون كل مرة بقصدون هذه المراكز بأبوابها الموصدة، وحتى عندما تفتح فإن الأطقم الطبية غائبة بشكل مستمر، وهو الأمر الذي يدفع المواطنين إلى قطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى المركز الاستشفائي الجهوي محمد الخامس بالحسيمة، أو المستشفى الإقليمي الحسني بمدينة الناظور.

المصادر ذاتها كشفت أن المراكز التي شهدت حالة من الإغلاق التام خلال مرحلة إنجاز التقرير تهم بالأساس جماعات «عين زورة» و«قاسيطا» التي كانت بؤرة احتجاجات واسعة من قبل المواطنين الذين خرجوا للتعبير عن رفضهم للتهميش الذي طال الجماعة.

من جانب آخر، كشفت مصادر مطلعة من عمالة إقليم الدريوش أن بعض الجماعات القروية التي لم يتحدث عنها التقرير تعيش وضعا مأساويا في مجال الصحة، وذكرت في هذا السياق جماعة اجرمواس التي قالت إن سكانها شرعوا في هجرة جماعية نتيجة تردي الأوضاع فيها. وعلاقة بالواقع الصحي، كشفت المصادر أن المركز الصحي الذي أنجز على تراب الجماعة في سياق إنجاز مجموعة من المرافق (دار الشباب) غاب عنه الطبيب لمدة تجاوزت السنة، وأن قاعة الولادة التي أنجزت لم تعرف استقبال أي حالة منذ إنشائها «ليس لأنه لا يوجد حوامل بالجماعة الجبلية، بل بكل بساطة لأنها خالية على عروشها من أي تجهيز طبي، وهو ما يطرح أكثر من سؤال عن مصير تلك التجهيزات التي كانت تؤثث القاعة المذكورة»، يضيف المصدر.

مقابل ذلك، خرجت أزيد من 30 جمعية أخيرا ببيان حول الوضع الصحي الكارثي بالإقليم، خاصة بعد توارد الأخبار والصور الصادمة عن المركز الصحي بالدريوش (المركز)، حيث الدماء منتشرة في كل مكان. وطالبت الجمعيات المعنية بضرورة إيلاء الاهتمام الكافي للمواطنين بتعزيز أطقم المراكز الصحية، وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

محكمة أمستردام تقضي برفض قرار تخفيض تعويضات يتامى وأرامل مغاربة هولندا

85571/1

خديجة بن اشو

■ كشفت مصادر جمعوية أن محكمة أمستردام أنصفت 908 أرامل ويتامى مغاربة هولندا، وقضت في حكم أولي أصدرته، صباح أمس الخميس، برفض قرار تخفيض تعويضاتهم بنسبة 40 في المائة.

وقال محمد الصايم، مدير مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين ببركان، في اتصال مع "المغربية"، صباح أمس الخميس، إنه توصل بخبر حكم أصدرته محكمة أمستردام، صباح اليوم نفسه، ضد قرار تخفيض تعويضات أرامل ويتامى مغاربة هولندا.

وأكد الصايم أنه كما توقع في السابق أن أرامل ويتامى مغاربة هولندا "سيربحون الملف الذي سبق أن جرى رفع دعوى قضائية حوله للقضاء الهولندي، بعدما عمدت الحكومة الهولندية إلى تخفيض تعويضاتهم بنسبة 40 في المائة، منذ يناير الماضي".

وزفت مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين ببركان، في بلاغ، توصلت "المغربية" بنسخة منه، إلى المتضررين من قرار التخفيض، خبر أن المحكمة أصدرت حكمها الأولي يوم 22 غشت الجاري، برفض قرار تخفيض تعويضاتهم ومطالبتها باسترجاع مستحقاتهم، منذ يناير الماضي، أي منذ تطبيق قرار التخفيض.

وأكدت المؤسسة، في البلاغ نفسه، أن الحكم صدر على إثر الدعوى القضائية التي رفعتها المؤسسة لدى محكمة أمستردام بهولندا، نيابة عن الأرامل واليتامى الذين مسهم القرار باعتبارهم يقطنون خارج أوروبا، وبعد جلسة 30 ماي الماضي، بمحكمة أمستردام، التي استمعت إلى طعون المعنيين بالأمر عن طريق محامية مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين ●

20 شخصا من ضحايا 'سنوات الرصاص' يدخلون في اعتصام مفتوح بعد 'تماطل' الدولة في تسوية ملفاتهم

لكم. كوم ـ دخل قرابة 20 شخصا من "ضحايا سنوات الرصاص" منذ يوم الخميس 22 غشت الجاري، في اعتصام مفتوح أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، على خلفية "استمرار الدولة المغربية في التماطل" في معالجة الملفات "المتعلقة بجبر الضرر المادي الفردي و الاسراع في تنفيذ توصيات هيئة الانصاف و المصالحة المصادق عليها من طرف رئيس الدولة".

وفي بيان أصدره المعتصمون بهذه المناسبة، توصل موقع "لكم. كوم"، بنسخة منه، استنكر المعتصمون " استمرار تجاهل الدولة لمطالب الضحايا المشروعة و عدم الوفاء بالتزاماتها السابقة".

وطالب البيان بـ"التسوية العاجلة للوضعية الإدارية و المالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقهتم ، و ذلك وفق قاعدة الإنصاف و المساواة بين الضحايا"، مع "استكمال الإجراءات الإدارية و المالية و كافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية و شبه العمومية".

ودعا المعتصمون أيضا في بيانهم نفسه إلى " الإسراع بالإدماج الإجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم أو توفير بدائل لها" مع "إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد" إضافة إلى إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال.

معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب

معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب
انتقدوا تجميد حكومة ابن كيران ملفات تعويض وجبر ضرر ضحايا الانتهاكات

الدار البيضاء (المغرب): «الشرق الأوسط»

>بدأ العشرات من المعتقلين السياسيين السابقين خلال «سنوات الرصاص» (يساريون وإسلاميون)، أمس اعتصاما مفتوحا أمام المجلس المغربي لحقوق الإنسان في الرباط للاحتجاج على ما اعتبروه تجميدا وتعطيلا لمعالجة ملفات التعويض وجبر الضرر الخاصة بهم منذ تولي حكومة عبد الإله ابن كيران تدبير الشأن العام في البلاد.وتضم هذه المجموعة أعضاء في «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف»، وهي جمعية لضحايا الانتهاكات تكونت في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، في سياق المصالحة التي أطلقها الملك الراحل الحسن الثاني. كما تضم مجموعة أخرى من المعتقلين السياسيين الذين لم يسبق لهم الانضمام إلى «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف».

وتختلف هذه المجموعة عن «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف» في أنها ترفع مطالب اجتماعية صرفة تركز على التعويض المادي وجبر الضرر الفردي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فيما يرفع «المنتدى» مطالب ذات أبعاد سياسية مثل المطالبة باعتذار الدولة عن الانتهاكات السابقة، وجبر الضرر الجماعي.

وشارك في انطلاق الاعتصام نحو 70 معتقلا سابقا، من بينهم يساريون ينتمون إلى الجماعات الراديكالية التي انتهجت الكفاح المسلح لقلب النظام في عقد السبعينات، وإسلاميون ينتمون إلى حركة الشبيبة الإسلامية المغربية، من بينهم أحمد شهيد، الذي قضى 25 سنة مسجونا، وقتل خلالها أحد حراس السجن خلال محاولة فرار، وجرى الإفراج عنه عام 2008. كما يضم أعضاء في المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

ومن أبرز مطالب هذه المجموعة استكمال التسوية الإدارية للمعتقلين السابقين الذين تقرر دمجهم في وظائف، خاصة في قطاع التعليم، تطبيقا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحل مشكلة التقاعد بالنسبة للمسنين، وإدراج لائحة جديدة من المعتقلين السابقين الذين لم يشملهم جبر الضرر الفردي في السابق.

وقال سعيد كنيش، عضو لجنة تنسيق المعتقلين التابعين لهيئة الإنصاف والمصالحة: «قررنا الدخول في اعتصام مفتوح بعد أن لاحظنا تجميد ملفنا منذ تولي الحكومة الحالية مهامها»، مشيرا إلى أنه إذا لم يفلح الاعتصام في تحريك مطالبهم، فسينتقلون إلى «أشكال احتجاجية أخرى». وقال كنيش لـ«الشرق الأوسط» إن عددا من المعتقلين الذين جرى توظيفهم لم تتم تسوية أوضاعهم الإدارية بعد. وأضاف: «نطالب بتسوية أوضاعهم الإدارية بأثر رجعي، أي منذ اقتراف الانتهاكات».

معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب

بدأ العشرات من المعتقلين السياسيين السابقين خلال «سنوات الرصاص» (يساريون وإسلاميون)، أمس اعتصاما مفتوحا أمام المجلس المغربي لحقوق الإنسان في الرباط للاحتجاج على ما اعتبروه تجميدا وتعطيلا لمعالجة ملفات التعويض وجبر الضرر الخاصة بهم منذ تولي حكومة عبد الإله ابن كيران تدبير الشأن العام في البلاد.

وتضم هذه المجموعة أعضاء في «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف»، وهي جمعية لضحايا الانتهاكات تكونت في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، في سياق المصالحة التي أطلقها الملك الراحل الحسن الثاني. كما تضم مجموعة أخرى من المعتقلين السياسيين الذين لم يسبق لهم الانضمام إلى «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف».

وتختلف هذه المجموعة عن «المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف» في أنها ترفع مطالب اجتماعية صرفة تركز على التعويض المادي وجبر الضرر الفردي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فيما يرفع «المنتدى» مطالب ذات أبعاد سياسية مثل المطالبة باعتذار الدولة عن الانتهاكات السابقة، وجبر الضرر الجماعي.

وشارك في انطلاق الاعتصام نحو 70 معتقلا سابقا، من بينهم يساريون ينتمون إلى الجماعات الراديكالية التي انتهجت الكفاح المسلح لقلب النظام في عقد السبعينات، وإسلاميون ينتمون إلى حركة الشبيبة الإسلامية المغربية، من بينهم أحمد شهيد، الذي قضى 25 سنة مسجونا، وقتل خلالها أحد حراس السجن خلال محاولة فرار، وجرى الإفراج عنه عام 2008. كما يضم أعضاء في المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.

ومن أبرز مطالب هذه المجموعة استكمال التسوية الإدارية للمعتقلين السابقين الذين تقرر دمجهم في وظائف، خاصة في قطاع التعليم، تطبيقا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وحل مشكلة التقاعد بالنسبة للمسنين، وإدراج لائحة جديدة من المعتقلين السابقين الذين لم يشملهم جبر الضرر الفردي في السابق.

وقال سعيد كنيش، عضو لجنة تنسيق المعتقلين التابعين لهيئة الإنصاف والمصالحة: «قررنا الدخول في اعتصام مفتوح بعد أن لاحظنا تجميد ملفنا منذ تولي الحكومة الحالية مهامها»، مشيرا إلى أنه إذا لم يفلح الاعتصام في تحريك مطالبهم، فسينتقلون إلى «أشكال احتجاجية أخرى». وقال كنيش لـ«الشرق الأوسط» إن عددا من المعتقلين الذين جرى توظيفهم لم تتم تسوية أوضاعهم الإدارية بعد. وأضاف: «نطالب بتسوية أوضاعهم الإدارية بأثر رجعي، أي منذ اقتراف الانتهاكات».